الدور التنموي للمضاربة الشرعية كأداة استثمارية في المصارف الإسلامية

–تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي نموذجا –

مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم ب: "**المالية الإسلامية في ظل التحديات**"

2 ديسمبر 2021

جامعة محمد أبو بكر بلقايد–تلمسان–

أسماء بن حميدة –طالبة دكتوراه –
semirahassiba@hotmail.fr
benhamidaassma@gmail.com
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية–

د–حسيبة سميرة أستاذ محاضر–أ–
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة–
مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية–

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصارف الاسلامية على صيغ التمويل الاسلامية في توفير الموارد التمويلية المختلفة "المرابحة، المشاركة، الاجارة، الاستصناع، المضاربة "..... ، بحيث نركز في دراستنا هذه على ماهية المصارف الاسلامية و مختلف الضوابط الي تحكم عملها، واعتماد صيغة المضاربة كأداة استثمارية في المصارف الاسلامية على اعتبار قيامها على مبدا المشاركة في الغنم والغرم بين المصرف الاسلامي والعميل مثلها مثل باقي صيغ التمويل الإسلامية ، بحيث تمثلت مشكلة البحث في "المضاربة الشرعية في المصارف الاسلامية ودورها التنموي – مصرف بيت التمويل الكويتي الاسلامي انموذجا–" .

كما خلصت الدراسة الى ان تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي الاسلامي تبين مدى اعتماد هذا المصرف على مختلف صيغ التمويل الاسلامية، وتركيزه بشكل كبير على صيغة المضاربة في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية التحتية لتحقيق اهداف تنموية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، صيغ التمويل الاسلامية، **المضاربة**، المرابحة، .....

abstract:

The study aims to identify the extent to which Islamic banks depend on Islamic financing formulas in providing various financing resources "Murabaha, Musharaka, Ijarah, Istisna', Mudaraba" ....., so that we focus in this study on the

nature of Islamic banks and the various controls that govern their work And the adoption of the Mudaraba formula as an investment tool in Islamic banks on the grounds that it is based on the principle of participation in the profit and lose between the Islamic bank and the customer, like the rest of the Islamic financing formulas, so that the research problem was represented in "Sharah moudarabah in Islamic banks and its developmental role - Kuwait Islamic Finance House Bank as a model."

The study also concluded that the experience of the Kuwait Islamic Finance House Bank shows the extent of this bank's dependence on various Islamic financing formulas, and its great focus on the formula Mudaraba in financing industrial, agricultural and infrastructure projects to achieve development goals.

Keywords: Islamic Banks, Islamic Financing Forms, Mudaraba, Murabaha

مقدمة:

إن المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة من حيث النشأة، وهي واحدة من أهم إسهامات المسلمين المعاصرين، وقد باشرت تلك البنوك أعمالها في بيئة مصرفية تسيطر عليها الصيرفة التقليدية، واستطاعت على الرغم من ذلك أن تقدم خدماتها المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع عريض من المتعاملين، حيث أصبحت جزءا هاما من الكيان المصرفي العالمي، كما أنها أضحت تشكل مخرجا مريحا للعديد من أصحاب المدخرات الذين يجدون حرجا في التعامل مع البنوك التقليدية. حيث تمكنت المصارف الإسلامية من طرح بديل عادل ومحكما لمعاملات عن طريق صيغ التمويل المتعددة المستسقاة من الفقه الإسلامي وتكييفها وفق احتياجات وظروف العصر، وتمثل الصيغ التمويلية التي تباشرها إضافة حقيقية في مجال العمل المصرفي وترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا إلى المجتمع.

تعد أساليب التمويل القائمة على المشاركة من أساليب الاستثمار الإسلامي في النظام المالي الإسلامي المعاصر، فهي تعتبر حجر أساس في بناء الاقتصاد الإسلامي وتعتبر بمثابة بديل شرعي للأساليب التقليدية التي تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن هاته الطريقة من التمويل تحقق العدالة وتجسد مبدأ الغنم بالغرم.

وللمضاربة أهمية خاصة في عالم الاستثمار، فهي من روافد المصارف الإسلامية، ومن المعاملات الاقتصادية التي تفتح افاقا لتعاون المستثمرين والعمل لتحقيق منافع مشتركة بمشاريع إسلامية من خلال إحلال البديل الاسلامي.

وتعتبر تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي الاسلامي كإحدى اهم التجارب التي تبين مدى اعتماد المصارف الاسلامية على صيغ التمويل الاسلامية بما فيها عقود المشاركات انطلاقا من صيغتي **المضاربة والمشاركة**، خاصة وان هذا النوع من المصارف يتميز بالتنوع في صيغ التمويل.

إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور آلية المضاربة في توفير التمويل اللازم للمشروعات والقيام بعملية الاستثمار لتحقيق عوائد مالية ونمو اقتصادي، وهذا ما يمكن ان نلخصه في مشكلة الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية: **فيم تتمثل المضاربة في المصارف الإسلامية؟ وماهو دورها التنموي؟** والتي سيتم الاجابة عليها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل الى المصارف الاسلامية؛

المحور الثاني: المضاربة الشرعية في المصارف الإسلامية؛

أهمية الدراسة:

- التعرف على ماهية المصارف الإسلامية والمضاربة الشرعية.
- ابراز الدور التنموي الذي تؤديه المضاربة كآلية تمويل واستثمار أساسية في المصارف الإسلامية.
- تبيان أهمية صيغة المضاربة كوسيلة تمويلية تنموية، من خلال تحليل تجربة بيت التمويل الكويتي الإسلامي.

المحور الاول: مدخل إلى المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية ظاهرة حديثة بدأت في بعض البلدان الإسلامية ثم انتشرت خارجها حتى أصبح لها اهتماما عالميا، وقد اهتم بها العديد من العلماء الاقتصاديين إسلاميين كانوا أو غير إسلاميين، وفي هذا المدخل المفاهيمي سنحاول التعرف أكثر على هذه المصارف.

أولا: نشأة المصارف الإسلامية:

ترجع التجربة الحقيقية لبداية الصيرفة الإسلامية إلى التجربة النموذجية التي نظر وأشرف عليها الدكتور أحمد النجار في "ميت غمر" أحد الأرياف المصرية سنة 1963م، وهو عبارة عن مصرف ادخار محلية تعمل وفق أطر الشريعة الإسلامية[1]، وفي السبعينات من القرن الماضي شهد العالم الإسلامي ميلاد عدد من المؤسسات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1971م أسس بنك ناصر الاجتماعي بمصر[2]، وفي عام 1975م تم تأسيس بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي نفس السنة تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة، ثم في عام 1977م تم إنشاء مجموعة بنك فيصل الإسلامي في كل من مصر والسودان، وفي العام نفسه بنك التمويل الكويتي الاسلامي، وفي عام 1978م تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، كما تم انشاء شركة الراجحي المصرفية للاستثمار بالسعودية عام 1987م[3]، أما في الجزائر فقد تم إنشاء بنك البركة سنة 1990م[4]، وفي سنة 2005م بدأت المصارف الإسلامية تنتشر في بلدان إسلامية أخرى كإيران، باكستان وبنغلاديش، وهكذا استمرت عملية التوسع عبر السنوات المتلاحقة لتشمل مختلف بقاع البلاد العربية والإسلامية وحتى باقي دول العالم[5].

ثانيا–مفهوم المصارف الإسلامية: هناك عدة مفاهيم للمصارف الإسلامية نذكر منها ما يلي:

1- يعرف المصرف الإسلامي على انه: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي [6] .

2- هي مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة بأسلوب خال من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة وتقديم كافة الخدمات في إطار من الصيغ الشرعية[7].

ثالثا: أهميتها:

ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى تلبية رغبات المجتمع الإسلامية في ايجاد قنوات للتعامل المصرفي، دون استخدام أسعار الفائدة وايجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية، واعتبار المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي[8].

---

[1] حسيبة سميرة، "**الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016م، ص 287.

[2] محمد بو جلال، "**البنوك الإسلامية**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص 46.

[3] جابر سطحي، "**العولمة المالية وآثارها على عمل البنوك الإسلامية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م، ص 12.

[4] أسماء فرادي، "**دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2011- 2012م، ص 21.

[5]Ali Said," Efficiency in Islamic Banking during a Financial Crisis-an Empirical Analysis of Forty-Seven Banks", Journal of Applied Finance & Banking, vol.2, no.3, 2012, International Scientific Press, 2012, p 164.

[6]الهام بحياوي، لعلى بكميش، ليلى بوحديد،" **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقيقة، العدد 38، ص 568.

[7] هودة عبو "**أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد01، ص 296.

[8] حسيبة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 286.

رابعا–ضوابط عمل المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف خدمات مصرفية إضافة إلى التمويل بالصيغ الإسلامية، فالشريعة الإسلامية تبرز مقاصدها لتحقيق رفاهية الإنسان ومصالحه وإبعاد الضرر عنه، وتتمثل هذه الضوابط في:

1- **الإستخلاف**: الأموال كلها ملك لله تعالى، فهو واهبها والمنعم بها على عباده، وأن ملكية الإنسان هي مجرد وكالة وهذا ما يوجبه استخدام هذه الأموال وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[9].

2- **الالتزام بقاعدة الحلال والحرام**: إن الأصل في الأشياء والمنافع الحل والإباحة، ولا حرام إلا ما حرمه نص صريح من قبل الشارع، وبناء على ذلك فالأصل في العقود الجواز والإباحة[10] لقوله تعالى: "وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ"[11]، وفي قوله أيضا "يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّبًا وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ"[12].

3- **عدم التعامل بالربا(الفائدة)**:الربا محرم في الكتاب والسنة سواء كان ذلك في المال (ربا النسيئة)، أو في البيوع والمعاملات (ربا الفضل)، لأن الزيادة المفروضة في كلا الصيغتين دون مقابل وبالتالي هي غير مشروعة، ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة ومميزة للمصرف الإسلامي، ووجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي، وتضفي على أنشطته دوافع عقائدية[13]، ومما يدل على تحريم الفائدة من النصوص الشرعية قوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"[14] وقوله أيضا: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينْ"[15].

4- **قاعدة الغنم بالغرم**: أي أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر تحمل المشقة[16].

5- **الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات**: وتشمل القيم الأخلاقية التي حث عليها الإسلام للتعامل من صدق وأمانة، وعدم التعامل بالاحتكار وعدم الغش والترويج المزيف في المعاملات[17] كالمغالاة في الأسعار لزيادة الطلب على السلع ليس لجودتها وإنما بغرض بيعها وهذا محرم شرعا.

6- **الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار (ضروريات، حاجيات، تحسينات)**: فالضروريات هي مجموع السلع والخدمات التي لا يستقيم النظام دونها، أما الحاجيات فهي كل ما تحتاج الأمة إليه لاقتفاء مصالحها وانتظام أمورها على وجه حسن، أما التحسينات هي ما كان بها كمال حال الأمة في نظامها حتى تعيش مطمئنة منتظمة آمنة[18].

المحور الثاني: المضاربة الشرعية في المصارف الإسلامية

---

[9] ميلود زنكري، "**كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص 25.

[10] عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013م، ص 115.

[11] سورة الأنعام، الآية: 119.

[12] سورة البقرة، الآية: 168.

[13] أحمد سليمان خصاونة، "**المصارف الإسلامية**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م، ص 62.

[14] سورة البقرة، الآية: 275.

[15] سورة البقرة، الآية: 278.

[16] محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001م، ص 94-95.

[17] عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 64.

[18] مولود زنكري، "**كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**"، مرجع سابق، ص 36.

ان وجه الاختلاف بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي يتمثل في ان المصارف الاسلامية تقرر مبدأ العمل كمصدر للكسب بدلا عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي، لان الربح في المصارف الاسلامية يعتمد على تشغيل راس المال والعمل من جانب المصرف، وهي تحقق ذلك من خلال صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة الاسلامية والمتمثلة في نظام المشاركة في الربح والخسارة، وتعتبر المضاربة من جنس المشاركة لان فيها مشاركة من قبل الطرفين المتعاقدين هذا بماله وهذا ببدنه بقصد تحقيق الربح. وهي من الصيغ الشائعة لعملية التمويل في المصارف الإسلامية فهي عقد من عقود الاستثمار، يقوم في جوهره على التأليف بين المال وبين العمل في تكامل اقتصادي يحقق مصلحة كل الأطراف[19] .

أولا: مفهوم المضاربة: هناك العديد من التعاريف للمضاربة، منها:

- هي عقد بين طرفين يشارك أحدهما بالعمل والأخر بالإدارة والعمل، فالمضارب لا يملك المال الذي في يده وانما يتصرف فيه كوكيل عن صاحب راس المال، والكسب مهما قل او كثر يقسم بينهما بالنسب المتفق عليها، وعند الخسارة يتحمل صاحب راس المال الخسارة المالية اما المضارب فيتحمل ضياع جهده ان لم يثبت عليه التقصير[20].
- عقد بين طرفين، أحدهما رب العمل وهو الذي يشارك بماله، والأخر دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فاذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما اما الخسارة فتقع على رب المال[21].

ثانيا: مشروعية التمويل بالمضاربة

أجمع الفقهاء على جواز عقد المضاربة واستدل بعضهم على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع.

دليل المشروعية من الكتاب:

وفي قوله تعالى[22]: **{ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ }**

ويقول تعالى ايضا[23]: **{وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ". }**

دليل المشروعية من السنة :يقول رسول الله: [24]ثلاث فيهن البركة: البيع إلى الأجل، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع.سنن ابن ماجة

وثبت في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم أنه سافر قبل النبوة إلى الشام مضاربا بمال خديجة رضي الله عنها، وقد حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بعد البعثة مقررا له.

ثالثا: أنواع المضاربة:

---

[19] صبرينة عتروس، حدة رايس، "**دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تدعيم الاستثمار المصرفي في إطار المضاربة الشرعية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد49، ص 286.

[20] مريم شطيبي، **دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع السياحي كبديل للبنوك التقليدية**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص163.

[21] "هودة عبو **"أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"**، مرجع سابق، ص299،

[22] القران الكريم، سورة البقرة، الآية 198 .

[23] القران الكريم، سورة المزمل، الآية 20.

[24] صهيب بن سنان، سنن ابن ماجه2281 المصنف ابن ماجه.

يمكن تقسيم أنواع المضاربة إلى عدة أنواع وفق اعتبارات مختلفة نوردها في مايلي[25]:

المضاربة المطلقة: هي المضاربة التي بمقتضاها يقوم رب المال بتفويض المضارب بالقيام بالمضاربة في المال دون أن يقيده بقيود، اعتمادا على ثقته في أمانته وخبرته. على أن الإطلاق لابد أن يكون في حدود مراعاة مصلحة طرفي المضاربة في تحقيق الهدف منها وهو الربح.

المضاربة المقيدة: هي المضاربة التي يقيد فيها رب المال المضارب بكل ما يراه مناسبا له فيما يتعلق بمكان المضاربة ومجال المضاربة وما إلى ذلك من قيود. كأن يشترط عليه أن يستثمر في وقت معين أو في بلد معين أو في سوق معين أو في مجال استثمار محدد. أو في سلعة أو مجموعة معينة من السلع. غير أنه يشترط في هذه القيود ان لا تؤدي إلى استحالة قيام المضارب بعمله. ويمكن أيضا لرب المال أن يأخذ الضمانات المناسبة من المضارب. بشرط أن يلجأ اليها عند ثبوت مخالفة شروط عقد المضاربة أو تقصيره في أداء مهامه.

رابعا: شروط صحة المضاربة

من أجل أن تكون عملية المضاربة صحيحة لابد أن تتوفر فيها شروط معينة انعقاد العقد وهي المتعلقة برأس المال والربح والعمل

شروط رأس المال[26] :

- أن يكون رأس المال نقدا فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال من العروض او العقار عند جمهور الفقهاء.
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار، لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح، ومعلومية الربح شرط لصحة المضاربة، كما أن الجهالة تفضي إلى المنازعة التي تفسد العقد.
- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب، لأن ما في الذمة لا يتحول ويعود أمانة.

شروط الربح

- أن يكون مقداره معلوما، لأن المعقود عليه وهو الربح وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد.
- يشترط في الربح أن يكون حصته شائعة لكل من المضارب (المضارب بعمله) ورب المال (المضارب بماله).

شروط العمل:

- ألا يضيق صاحب المال على العامل بتعيين شيء يندر فلو فعل ذلك فإن المضاربة فاسدة.
- يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب ألا يسافر بالمال، ولا يتجر فيه إلا ببلد بعينه أو نوع معين، أو لا يعامل إلا رجلا بعينه لأنه إذن بالتصرف فجاز ذلك كله كالوكالة.

خامسا: تطبيق صيغة المضاربة في المصارف الإسلامية

صيغة المضاربة في المصارف الإسلامية هي مشاركة في تمويل عملية، صفقة أو مشروع معين بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل، مع اقتسام الأرباح حسب الاتفاق وتحمل صاحب المال للخسائر في حالة عدم تقصير المضارب .ويطبق المصرف

[25] معهد الدراسات المصرفية، "**المضاربة في المالية الإسلامية**"، مجلة إضاءات لكويت، العدد الأول، أوث 2010.

[26] مصطفى كمال السيد طايل، "**البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ط1 ص263.

الإسلامي صيغة المضاربة نظرا لأهميتها الكبيرة، وهو إما يقوم بالعمل بنفسه، وذلك عن طريق تأسيس شركات تابعة له تقوم بالأعمال وإنجاز المشاريع التي تحصل عليها من القطاعات المختلفة، وعمله بهذه الصورة نسبته ضئيلة بالمقارنة إلى عمله بالصورة الثانية والمتمثلة في أن يقدم أموال المودعين إلى المستثمرين من صناعيين، ومقاولين وحرفيين، وغيرهم ويكون هو وسيطا بينهم[27]. وتتمتع صيغة المضاربة بفاعلية كبيرة في تهيئة الموجودات النقدية، وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي ثم تحويلها إلى استثمار منتج عن طريق عمل مشترك أو مؤسسة، والشكل التالي يوضح عملية المضاربة في المصارف الإسلامية:

الشكل رقم 01: هيكل عقد المضاربة

المصدر: https://www.albaraka.com/ar/default.asp ،تاريخ الدخول:2021/11/15،ساعة الدخول:22.41

سادسا: الدور التنموي لصيغة المضاربة

يتجلّى الدور التنموي لصيغة المضاربة في العديد من المجالات نذكر منها[28] :

1. **توفير مناصب الشغل واستغلال الطاقات العاطلة** :من خلال المضاربة يتمكّن الراغبون في العمل وخاصّ ة من فئة الشباب الّذين يملكون الخبرة والكفاءة ولكنّهم لا يملكون المال من إقامة مشروعاتهم؛
2. **ترشيد التكاليف** :يساعد التعامل وفق المضاربة إلى ضبط وترشيد التكاليف الإنتاجية والعكس يؤدي التعامل بالربا إلى تضخم التكاليف وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة؛
3. **العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع والحد من التفاوت** :تمنع المضاربة انفراد صاحب رأس المال (الّذي لا يتحمّل أيّ خسارة كما هو الحال في النظام الربوي) من الحصول على العائد وتسمح للعامل بالحصول على حصة من الربح المتحقق نتيجة المضاربة وبالتالي تنخفض حصة صاحب المال وتزداد حصة العامل، وبذلك يتحقق تناسب في حصة كل منهما وهو ما يؤدي إلى الحدّ من التفاوت في الدخول وتقليص سوء توزيعها؛
4. **المساهمة في الاقتصاد الحقيقي** :من شأن ذلك تحقيق إضافة ملموسة للناتج القومي وهذا عكس النظام الربوي الّذي يهتمّ بتمويل المضاربات السعرية وهو ما يزيد من معدلات التضخم؛

[27] عبد المؤمن بلباقي، "**المضاربة في البنوك الاسلامية**"، **مجلة منهاج الشريعة**، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر، العدد 1 ،1999.

[28] عبد الغني محلق، سامية بلبلاع، "**مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية ودورهما التنموي**"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد1، 2021، ص(188-190) بتصرف.

5. **التخصيص الأمثل للموارد الماليّة** :فالمصرف الإسلامي في حالة كونه مضاربا فمن المفروض أن يتمتّع بالخبرة ويملك الكفاءات البشرية الّتي تمكنه من اختيار وإدارة المشاريع الّتي تحقق أكبر عائد، وفي حالة كونه هو صاحب المال-لا يشارك في العمل-فإنّه يمكنه فرض الشروط الّتي يراها مناسبة سواء فيما يتعلق باختيار المضاربين أو نوع المشاريع الّتي ستتمّ فيها المضاربة؛
6. **تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد** :المضارب أو العامل الّذي يتمتع بالخبرة والكفاءة يمكنه ذلك من تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى حدّ ممكن وتعظيم الإيرادات إلى أعلى حدّ ممكن؛
7. **استقطاب المدخرات عن طريق صكوك المضارب** :تسمح صكوك المضاربة بتعبئة مدخرات الأفراد المودعين مهما كانت صغيرة وتحويلها إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي يتعامل المصرف الإسلامي بمقتضى هذه الصكوك مع فئات واسعة لم تتمكّن من التعامل مع المصارف التقليدية بسبب ضعف حجم المدّخرات لديها.

المحور الثالث: دراسة تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي:

من خلال هذا المحور سنحاول دراسة تجربة مصرف بيت التمويل الكويتي في اعتماد صيغة المضاربة في التمويل والاستثمار في المشروعات الاقتصادية وتقييم دورها التنموي.

أولا: نبذة تعريفية عن المصرف مصرف بيت التمويل الكويتي محل الدراسة:

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، فهو أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977، أما اليوم فقد أصبح من رواد وقادة العمل المصرفي الإسلامي في العالم.
تمكّن بيت التمويل الكويتي "بيتك" بخطوات واثقة من توسيع بؤرة أعماله وانجازاته ليتبوأ مركز الصدارة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويصبح مؤسسة مالية قيادية، ليس في الصناعة المصرفية الإسلامية فحسب، بل أيضاً ضمن قطاع الصناعة المصرفية ككل، إلى جانب كونه أكبر الممولين في السوق الكويتيKSE.KFIN والإقليمي.

إذ يقدم بيت التمويل الكويتي "بيتك" باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من دولة الكويت، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا[29].

ثانيا: تطور التمويل بصيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة بين 2013 و2018 لدى مصرف بيت التمويل الكويتي:

منخ خلال الجدول ادناه سوف نحاول توضيح تطور صيغ التمويل الإسلامية لمصرف بيت التمويل الكويتي

الجدول رقم01: تطور قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامي لدى مصرف بيت التمويل الكويتي بين 2013 – 2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مرابحات	2.431.741	3.222.420	3.193.930	2.877.241	2.925.329	3.248.450
صيغ	2.044.309	1.912.411	1.752.062	1.675.957	1.847.974	1.972.101

[29] الموقع الرسمي لمصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي، https://www.kfh.com/home/Personal/aboutus.html ، تاريخ الدخول2021/11/10، ساعة الدخول:2021/11/14.

اخرى						
استصناع	160.689	136.023	109.280	104.186	102.687	89.306
مضاربة +مشاركة	7.595.290	8.118.921	8.095.492	8.175.789	9.216.475	9.385.474
اجارة منتهية بالتمليك	3.907.761	3.792.135	3.343.916	3.666.177	3.265.515	3.194.779
الموجودات الكلية	16.139.790	17.181.910	16.494.680	16.499.350	17.357.980	17.800.000

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2013-2018 المنشورة على موقع https://www.kfh.bh/bahrain/personal/Financial-Reports.html، تاريخ الدخول: 2021/011/15، ساعة الدخول: 22.45.

يمثل الجدول أعلاه قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة في مصرف بيت التمويل الكويتي للفترة بين 2013 و2018، نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة موجودات صيغ التمويل الكلية في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة منذ سنة 2013 حيث ارتفعت من قيمة 16.139.790 مليون دينار كويتي إلى قيمة 17.800.000 مليون دينار كويتي عام 2018، حيث زادت اجمالي الموجودات بنسبة 10% وهذا بسبب نمو الأعمال والتوسع في قاعدة العملاء، هذا ويختلف التركيز في الزيادة من صيغة لأخرى، وتباين في بعضها مقارنة بالبعض الاخر، كما نلاحظ أنه في عام 2014 قد ارتفعت الموجودات الكلية لصيغ التمويل بنسبة 10% لتبلغ قيمة 17.181.910 مليون دينار كويتي لتنخفض في العام الموالي 2015 إلى 16.494.680 مليون دينار كويتي وتواصل الارتفاع إلى غاية 2018 لتصل إجمالي الموجودات 17.800.000 مليون دينار كويتي والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحا عن تطور قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة بين 2013 و2018.

الشكل رقم 02: تطور قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامي لدى مصرف بيت التمويل الكويتي بين 2013 –2018

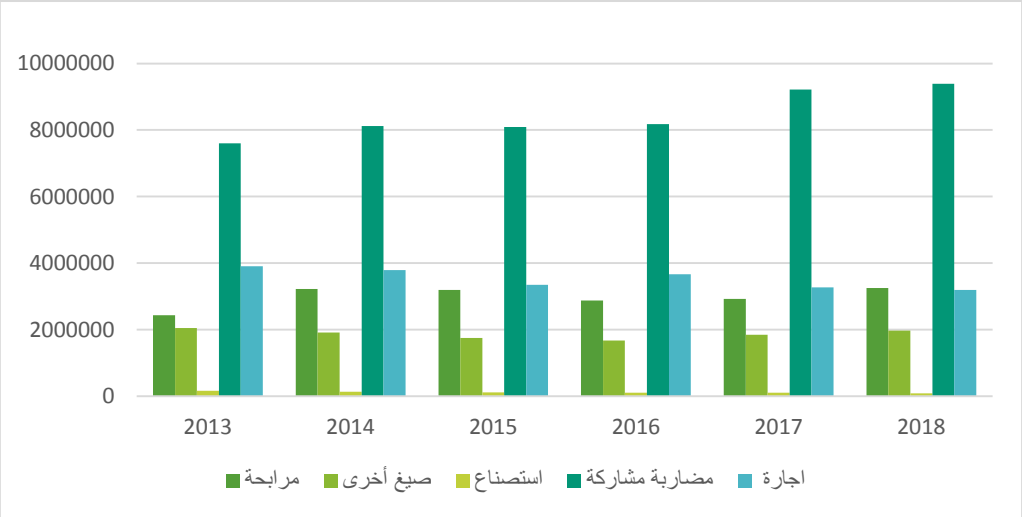

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن مخصصات صيغ التمويل في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، ففي ظل الزيادة المركزة ضمن صيغ المضاربة والمشاركة والصيغ الأخرى، يسجل انخفاض في صيغة التمويل بالاستصناع، حيث انخفضت من قيمة 160.689 ألف دينار كويتي في عام 2013 لتصل إلى 89306 ألف دينار كويتي عام 2018، هذا وقد سجلت صيغة المرابحة نموا في مخصصات التمويل في العام 2014 بعدما كانت في العام السابق 2.431.741 مليون دينار كويتي لترتفع عام 2014 إلى 3.222.420 مليون دينار كويتي وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الودائع وكسب متعاملين جدد في المصرف وبالرغم من انخفاضها في عام 2015 بمبلغ 3.343.916 مليون دينار كويتي إلا انها واصلت الارتفاع لغاية 2018 لتصل إلى مبلغ 3.248.450 مليون دينار كويتي وهي أكبر قيمة حققتها صيغة المرابحة، أما صيغتي المضاربة والمشاركة فيمثلان 53% من اجمالي الموجودات الكلية لصيغ التمويل فقد سجلت صيغة المضاربة والمشاركة زيادة مستمرة منذ العام 2013 أي من 7.595.290 مليون دينار كويتي إلى غاية 9.385.474 مليون دينار كويتي عام 2018 وهي أكبر قيمة سجلها مصرف بيت التمويل الكويتي من خلال مخصصات صيغ التمويل الإسلامية، أما صيغ التمويل الإسلامية الاخرى فقد سجلت انخفاضا مستمرا في اجمالي مخصصاتها حيث انخفضت من 2.044.309 مليون دينار كويتي في عام 2013 لتصل إلى 1.675.957 مليون دينار كويتي عام 2016 كأدنى قيمة لها ثم ارتفعت من جديد في العامين الموالين لتصل إلى1.972.101 مليون دينار كويتي عام 2018، أما صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك فقد سجلت انخفاضات متتالية لمخصصاتها لكنها تسجل قيم مرتفعة حيث انها انخفضت من 3.907.671 مليون دينار كويتي عام 2013 لتصل إلى 3.194.779 مليون دينار كويتي عام 2018.د

ثالثا: صافي إيرادات أنشطة التمويل من صيغ التمويل الإسلامية لدى مصرف بيت التمويل الكويتي

يبين الجدول ادناه صافي إيرادات أنشطة صيغ التمويل الإسلامي لمصرف بيت التمويل الكويتي للفترة بين 2013-2018

الجدول رقم02: صافي إيرادات أنشطة صيغ التمويل الإسلامي لمصرف بيت التمويل الكويتي للفترة بين 2013-2018(الوحدة: ألف دينار كويتي)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات مرابحة	**53.327**	**70.667**	**70.042**	**63.097**	**64.151**	**71.237**

إيرادات اجارة	85.696	83.160	73.331	80.398	71.612	70.060
إيرادات استصناع	669	556	445	434	427	372
إيرادات مضاربة +مشاركة	166.563	178.046	177.532	179.293	202.115	205.821
إيرادات ص أخرى	44.831	41.938	38.422	63.097	64.151	71.237
اجمالي إيرادات التمويل	351.086	374.367	359.772	386	402.456	418.727

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2013-2018 المنشورة على موقع https://www.kfh.bh/bahrain/personal/Financial-Reports.html، تاريخ الدخول:2021/011/16، ساعة الدخول: 15:30.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيم إيرادات نشاطات صيغ التمويل لدى مصرف بيت التمويل الكويتي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وتمثل نسبة مجموع إيرادات صيغة المضاربة والمشاركة 52% من اجمالي صافي إيرادات التمويل وبنسبة 48% لإجمالي صافي إيرادات صيغ التمويل الأخرى، وقد شهدت قيم صيغ المضاربة والمشاركة ارتفاعا مستمر منذ العام 2013 إلى غاية 2018 حيث بلغت قيمتها 205.821 الف دينار كويتي عام 2018 بعدما حققت صافي إيرادات قدر ب 166.563 الف دينار كويتي عام 2013، على عكس صيغة الاستصناع التي استمرت إيراداتها في الانخفاض منذ العام 2013 إلى غاية 2018، أما إيرادات صيغة المرابحة بعدما استمرت في الزيادة من العام 2013 إلى غاية 2015 انخفضت عام 2016 ثم حققت ربحا بعد ذلك في العامين الموالين لتحقق ربحا قدر ب 71.237 ألف دينار كويتي عام 2018 وهو الأعلى ضمن صافي إيرادات صيغ المرابحة، أما بالنسبة لصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك بعدما حققت صافي ايراد قدر ب 85.696 الف دينار كويتي عام 2013 نلاحظ بعد ذلك انخفاضها في العامين 2014 و 2015 ثم عادت للزيادة من جديد في العام 2016 بقيمة 80.398 الف دينار كويتي لتنخفض من جديد في العامين 2017 و 2018 لتحقق صافي ايراد ب70.060 الف دينار كويتي. في حين أن المصرف قد سجل أكبر أرباح خلال العام 2018 لصيغة المضاربة والمشاركة وقدرت ب 205.821 ألف دينار كويتي وأدنى قيمة سجلت لصيغة الاستصناع قدرت ب 372 ألف دينار كويتي **وبالتالي يتضح ان مصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي يتميز بتشكيلة متنوعة من أساليب التمويل ويركز في ذلك على صيغة المضاربة بالدرجة الأولى في التمويل.**

ولتوضيح ما سبق ذكره من قيم لإيرادات صيغ التمويل في مصرف بيت التمويل الكويتي لدينا الشكل التالي:

الشكل رقم03: صافي إيرادات أنشطة صيغ التمويل الإسلامي لمصرف بيت التمويل الكويتي للفترة بين 2013-2018(الوحدة: ألف دينار كويتي)

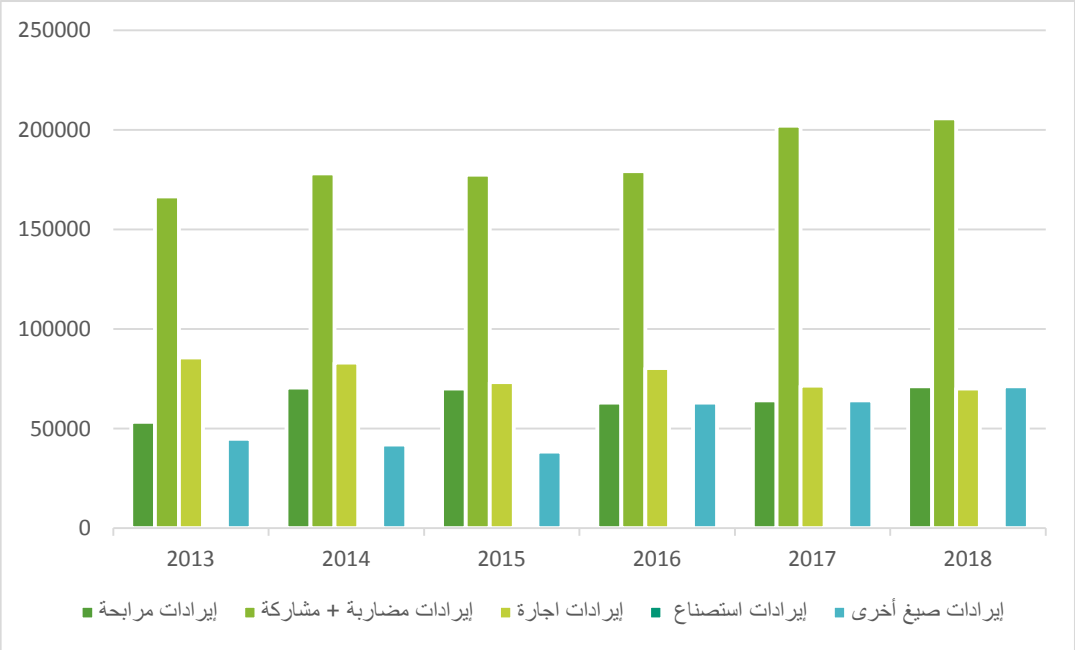

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول رقم 02.

يمثل الشكل أعلاه مساهمة كل نوع من اجمالي صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في مصرف بيت التمويل الكويتي، للفترة بين 2013-2018، ومن خلاله نلاحظ أن قيم إيرادات التمويل في زيادة مستمرة خاصة صيغ المضاربة والمشاركة، حيث بلغت أكبر قيمة لإيرادات صيغ التمويل في عام 2018 خاصة صيغة المضاربة والمشاركة التي قدر اجمالي الايراد منها بمبلغ 205.821 ألف دينار كويتي، حيث تعتبر صيغة المضاربة والمشاركة نسبة 52% من اجمالي أرباح المصرف، ثم تليها صيغة المرابحة بإجمالي ايراد 71.237 الف دينار كويتي والصيغ الأخرى ب 71.237 الف دينار كويتي ثم الإجارة المنتهية بالتمليك ب70.060 الف دينار كويتي بأي بنسبة 48% من اجمالي أرباح المصرف من صيغ التمويل، أما إيرادات صيغة الاستصناع فقد انخفضت إيراداتها منذ العام 2013 إلى غاية 2018 حيث ان نسبها ضعيفة من إيرادات التمويل لدى المصرف وهذا راجع لاستراتيجية المصرف و بسبب أن الصيغة طويلة الأجل.

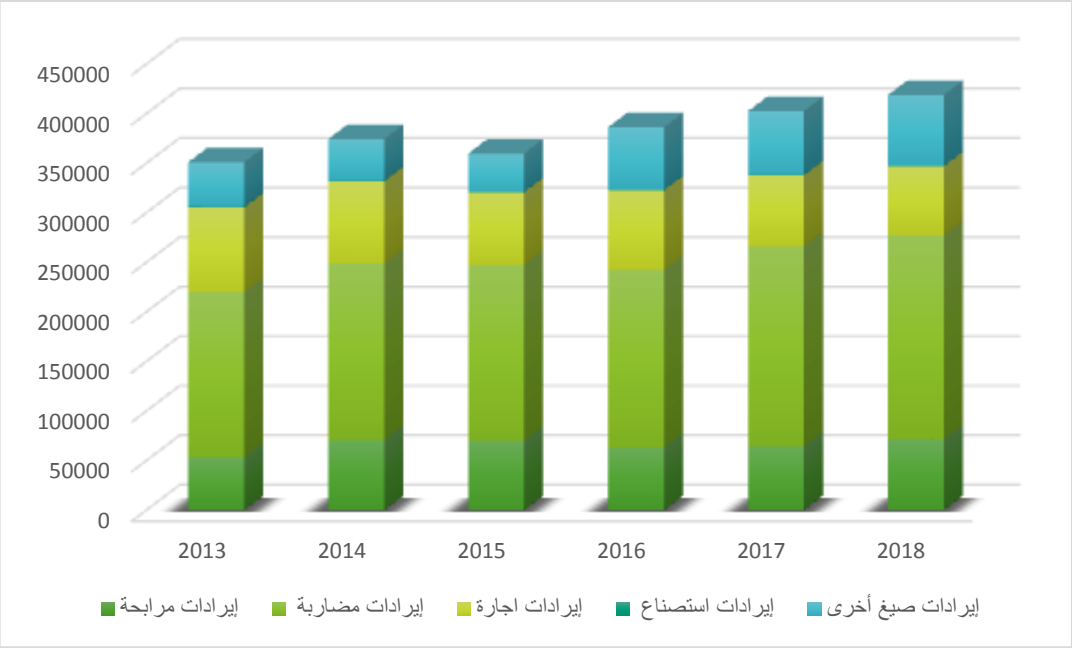

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول رقم 01.

يمثل الشكل أعلاه مساهمة كل نوع من اجمالي صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في مصرف بيت التمويل الكويتي، للفترة بين 2013-2018، ومن خلاله نلاحظ أن قيم إيرادات التمويل في زيادة مستمرة خاصة **صيغة المضاربة** ، حيث بلغت أكبر قيمة لإيرادات صيغ التمويل في عام 2018 خاصة صيغتي المضاربة والمشاركة التي قدر اجمالي الايراد منها بمبلغ 205.821 ألف دينار كويتي، حيث تعتبر صيغة **المضاربة** نسبة 52% من اجمالي أرباح المصرف، ثم تليها صيغة المرابحة بإجمالي ايراد 71.237 الف دينار كويتي والصيغ الأخرى ب 71.237 الف دينار كويتي ثم الإجارة المنتهية بالتمليك ب70.060 الف دينار كويتي بأي بنسبة 48% من اجمالي أرباح المصرف من صيغ التمويل، أما إيرادات صيغة الاستصناع فقد انخفضت إيراداتها منذ العام 2013 إلى غاية 2018 ، ما يدل عل اعتماد المصرف على صيغة المضاربة بصفة كبيرة وذلك راجع الى اعتمادها في في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية التحتية.

تقييم الدور التنموي لمصرف بيت التمويل الكويتي الإسلامي:

1. يعتمد مصرف بيت التمويل الكويتي على صيغة المضاربة والمشاركة لكونها صيغ ساهمت بدور كبير في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية التحتية وبالتالي لعب دور تنموي أكبر، كما انها تتجنب الآثار التضخمية لصيغ التمويل الأخرى التي تخلق النقود الائتمانية وتزيد من العرض النقدي، تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشئات أكبر قائمة، ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، وتحقيق عائدات أكبر من جراء الاستثمار المباشر.
2. نلاحظ أن إيرادات صيغ التمويل الأخرى عام 2013 وعام 2015 سجلت أدنى قيمة لها، إلا أنها ارتفعت وسجلت أكبر قيمة لتتساوى مع الصيغ الأخرى المرابحة وتتعدى إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك، رغم ضعف التمويل فيها إلا أنها تعتبر نشاطا جديدا للمصرف وينتظر منه أرباحا إضافية بالنسبة للصيغ الأخرى.
3. تركز عمليات تمويل مصرف بيت التمويل الكويتي ضمن صيغة المضاربة والمشاركة والتي بلغت ضعف اجمالي صيغ التمويل، تليها صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وصيغة المرابحة والصيغ الأخرى والاستصناع.

4. يمكننا أن نستخلص التوجه العام بيت التمويل الكويتي الذي تركز من خلاله نشاطه ضمن الصيغ القائمة على المشاركة اخذ بعدة اعتبارات منها: لأنها ساهمت في تحقيق عائدات أكبر من جراء الاستثمار المباشر، وساهمت في تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشئات أكبر قائمة ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، كما أن هاته الصيغ تعمل على توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الأموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء، بالإضافة إلى استغلال السيولة الزائدة عادة لتحقيق عوائد مرتفعة.

خاتمة:

1. تسعى المصارف الإسلامية لتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة تتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية، وتلائم طبيعة الأنشطة، وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية.
2. أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، حيث أدخلت البنوك الإسلامية أسس للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل.
3. أساليب التمويل المصرفي الإسلامي تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، والغنم بالغرم، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب اخر كما في التمويل الاقتصادي، وهي بذلك تحقق معيار العدل في المعاملات.
4. يعتمد مصرف بيت التمويل الكويتي على صيغة المضاربة والمشاركة لكونها صيغ ساهمت بدور كبير في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية التحتية وبالتالي لعب دور تنموي أكبر، كما انها تتجنب الآثار التضخمية لصيغ التمويل الأخرى التي تخلق النقود الائتمانية وتزيد من العرض النقدي، تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشئات أكبر قائمة، ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، وتحقيق عائدات أكبر من جراء الاستثمار المباشر.
5. تركز عمليات تمويل مصرف بيت التمويل الكويتي ضمن صيغة المضاربة والمشاركة والتي بلغت ضعف اجمالي صيغ التمويل، تليها صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وصيغة المرابحة والصيغ الأخرى والاستصناع.
6. يمكننا أن نستخلص التوجه العام بيت التمويل الكويتي الذي تركز من خلاله نشاطه ضمن الصيغ القائمة على المضاربة اخذا بعدة اعتبارات وتبريرات منها: لأنها ساهمت في تحقيق عائدات أكبر من جراء الاستثمار المباشر، وساهمت في تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشئات أكبر قائمة ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، كما أن هاته الصيغ تعمل على توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الأموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء، بالإضافة إلى استغلال السيولة الزائدة عادة لتحقيق عوائد مرتفعة.
7. يعتمد مصرف بيت التمويل الكويتي على صيغة المضاربة لكونها صيغة ساهمت بدور كبير في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية التحتية وبالتالي لعبت دور تنموي أكبر، كما انها تتجنب الآثار التضخمية لصيغ التمويل الأخرى التي تخلق النقود الائتمانية وتزيد من العرض النقدي، تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشئات أكبر قائمة، ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، وتحقيق عائدات أكبر من جراء الاستثمار المباشر.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

القران الكريم

حسيبة سميرة، "الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016م.

محمد بو جلال، "البنوك الإسلامية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

جابر سطحي، "العولمة المالية وآثارها على عمل البنوك الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م.

أسماء فرادي، "دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2011- 2012م.

الهام يحياوي، لعلى بكميش، ليلى بوحديد،" المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38.

هودة عبو "أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد01.

ميلود زنكري، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

عبد الناصر براني أبو شهد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013م.

أحمد سليمان خصاونة، "المصارف الإسلامية"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م.

صبرينة عتروس، حدة رايس، "دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تدعيم الاستثمار المصرفي في إطار المضاربة الشرعية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد49.

مريم شطيبي، دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع السياحي كبديل للبنوك التقليدية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

صهيب بن سنان، سنن ابن ماجه2281 المصنف ابن ماجه.

معهد الدراسات المصرفية، "المضاربة في المالية الإسلامية"، مجلة إضاءات لكويت، العدد الأول، أوث 2010.

مصطفى كمال السيد طايل، "البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ط1.

عبد المؤمن بلباقي، "المضاربة في البنوك الاسلامية"، مجلة منهاج الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر، العدد 1 ،1999.

عبد الغني محلق، سامية بلبلاع، "مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية ودورهما التنموي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد1، 2021.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Ali Said," Efficiency in Islamic Banking during a Financial Crisis-an Empirical Analysis of Forty-Seven Banks", Journal of Applied Finance & Banking, vol.2, no.3, 2012, International Scientific Press, 2012.

المواقع الالكترونية:

https://www.kfh.com/home/Personal/aboutus.html، تاريخ الدخول2021/11/10، ساعة الدخول:2021/11/14.

https://www.kfh.bh/bahrain/personal/Financial-Reports.html، تاريخ الدخول:2021/011/16، ساعة الدخول: 15:30.

https://www.kfh.bh/bahrain/personal/Financial-Reports.html، تاريخ الدخول: 2021/011/15، ساعة الدخول: 22.45